

ليبيريا: طالبوا بالعدالة للجنود الأطفال

جندي طفل مع قوات الحكومة السابقة يطلق الرصاص في الهواء، مونروفيا، 19 ديسمبر/كانون الأول 2003. جميع أطراف النزاع في ليبيريا استخدمت جنوداً أطفالاً. © AP

يجب عدم حرمان الشعب الليبيري، بما في ذلك الجنود الأطفال الذين يقدر عددهم بنحو 21,000 جندي طفل، من العدالة عن ما اقترف بحق من انتهاكات مشينه لحقوقه الإنسانية.

ألحقت 14 سنة من الحرب شبه المستمرة أذى عميق الأثر بحياة أطفال ليبيريا. فقد تعرضوا للقتل ولليتم، وفقدوا أطرافهم واختطفوا وحرموا من التعليم والرعاية الصحية- وجنّدوا واستخدموا كجنود أطفال.

فقد أبحر صبيان وبنات، بعضهم لم يتجاوز عمره السابعة، على القتال وحمل الذخائر، وعلى إعداد الطعام والقيام بمهام أخرى. وتعرضت البنات للاغتصاب وأجبرن على تقديم الخدمات الجنسية. وأعطيت المخدرات والمسكرات للعديد منهم، وأرسلوا دونما تدريب يذكر إلى جبهات القتال مباشرة، حيث لا قوا حتفهم أو جرحوا. وتعرض من قاوموا التجنيد أو رفضوا تنفيذ أوامر رؤسائهم للضرب أو القتل.

وفي ليبيريا اليوم ما يقدر بنحو 21,000 جندي طفل.

إن تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود يشكل انتهاكاً لحقوق الطفل، كما يشكلان جريمة من جرائم الحرب. ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي والحكومة الوطنية الانتقالية لليبيريا لم يبديا اهتماماً يذكر بشأن تقديم المسؤولين عن هذه الجريمة إلى العدالة. وقد تعززت ثقافة الإفلات من العقاب من خلال مقترح تضمنه اتفاق السلام الخاص بليبيريا، الذي تم التوصل إليه في أغسطس/آب 2003، بأن تدرس الحكومة الوطنية الانتقالية لليبيريا أمر منح عفو عام عن جميع من شاركوا في الأنشطة العسكرية للحرب، أو تورطوا فيها.

إن القانون الدولي يحظر العفو عن جرائم من قبيل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وسواها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي. فمن شأن مثل هذا العفو أن يجرم الجنود الأطفال وآلاف الرجال والنساء والأطفال الآخرين الذين عانوا من ويلات الانتهاكات المشينه لحقوق الإنسان التي وقعت إبان النزاع من طلب العدالة. وستظل العدالة والمصالحة والسلم الدائم بعيدة المنال ما لم تتم محاسبة من يتحملون مسؤولية هذه الجرائم.

اكتبوا إلى رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية لليبيريا لتحثوه على غض النظر عن إمكان إصدار أي عفو عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي التي ارتكبت، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود.

ويامكانكم نسخ نموذج الرسالة التالي وإصافه كوثيقة للطباعة. وإذا ما كنتم تعتمون كتابة مناشداتكم الخاصة بكم، يرجى قراءة رسالتنا هذه والاسترشاد بها.

سيادة رئيس الحكومة الانتقالية

تحية طيبة وبعد،

أكتب إليكم لأطلب العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت إبان النزاع المسلح، الذين يشملون نحو 21,000 جندي طفل في ليبيريا.

إن تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود يشكل انتهاكاً لحقوق الطفل، كما يشكل جريمة حرب. وقد عانى العديد من الجنود الأطفال من انتهاكات لحقوقهم الإنسانية أثناء خدمتهم لدى القوات المقاتلة، بما في ذلك من عمليات قتل متعمدة تعسفية، ومن التعذيب، والعمل القسري، والاعتصاب والاسترقاق الجنسي. إن لهؤلاء الأطفال حقاً في أن يروا المسؤولين عن هذه الجرائم يقدمون للعدالة.

ويساورني القلق إزاء ما أشرتم إليه، أنتم وأعضاء آخرون في الحكومة الوطنية الانتقالية لليبيريا، من أنكم تفضلون إصدار عفو عام عن جميع من شاركوا في الأنشطة العسكرية إبان الحرب أو تورطوا فيها. إن القانون الدولي يحظر العفو عن جرائم من قبيل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وسواها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي. وستظل العدالة والمصالحة والسلم الدائم في ليبيريا مجرد وهم ما لم تتم محاسبة الأشخاص المسؤولين عن هذه الجرائم. ولذا، فإنني أحثكم على غض النظر عن كل احتمال لإصدار عفو عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب أو أي انتهاك خطير سواها للقانون الدولي، كما أحثكم على العمل مع المجتمع المدني الليبيري والمجتمع الدولي من أجل تقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

Gyude Bryant
Transitional Chairman
National Transitional Government of Liberia

فاكس: +231 22 80 26 / 22 67 89*

*يمكن أن تكون عملية الاتصال مع لبيريا أمراً مضمناً. وإذا لم تتمكنوا من إتمام الاتصال، يرجى المحاولة لاحقاً.

خلفية

في عام 1989، أدى هجوم قامت به قوات المعارضة المسلحة التي يقودها تشارلز تاييلور على حكومة الرئيس الأسبق صامويل دوي إلى إغراق ليبيريا في نزاع معقد ووحشي استمر حتى 1996. وانتخب تشارلز تاييلور رئيساً للبلاد في 1997، بيد أن القتال المتقطع وانتهاكات حقوق الإنسان استمرتا. وفي 1999، اندلعت الأعمال العدائية بين الحكومة وبين منظمة المعارضة المسلحة المعروفة باسم "الليبيرون المتحدون من أجل المصالحة والديمقراطية"، واتسع نطاق القتال في 2003، حيث وصلت هجمات منظمة الليبيرون المتحدون إلى العاصمة، مونروفيا، بينما حققت القوات التابعة لجماعة معارضة مسلحة أخرى، هي "الحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا"، تقدماً عسكرياً في جنوبي وشرقي البلاد. وارتكبت جميع أطراف النزاع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما فيها أعمال قتل متعمدة ضد المدنيين، وعمليات تعذيب، والتجنيد القسري للأطفال، والعنف الجنسي، بما فيه الاغتصاب.

وفي 18 أغسطس/آب 2003، وقّع ممثلون عن أطراف النزاع والأحزاب السياسية في العاصمة الغانية، أكرا، اتفاقية سلام شاملة ضمت جميع الأطراف. وأعلن بموجبها عن وقف فوري للقتال، كما نصت الاتفاقية على إقامة حكومة وطنية انتقالية في ليبيريا تتولى السلطة إلى حين تدشين حكومة منتخبة في موعد أقصاه أكتوبر/تشرين الأول 2005. وفي الشهر التالي، أجاز مجلس الأمن الدولي نشر قوة كبيرة لحفظ السلام تحت اسم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. ومع أن هذه التطورات تبعث الأمل في أن يوضع حد نهائي للنزاع في ليبيريا، إلا أن العديد من التحديات ما زالت قائمة: فانتهاكات حقوق الإنسان مستمرة؛ ووقف إطلاق النار تم خرقه على نحو متكرر؛ ونشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قد اتسم بالبطء، ولم يشمل كافة أنحاء البلاد بعد؛ وعمليات نزع الأسلحة وتسريح القوات وإعادة التأهيل والدمج ما زالت في بداياتها بعد محاولات إجهاضها التي تكررت منذ إعلان الاتفاق في ديسمبر/كانون الأول 2003.

ليبيريا: وعود السلام لـ 21,000 جندي طفل

(رقم الوثيقة: 34/006/2004)، يحظر نشرها حتى 17 مايو/أيار 2004.

وسيصدر بيان صحفي أيضاً تحت رقم يقر في ما بعد.

وسيتضمن عدد مايو/أيار 2004 من نشرة البرقية (The Wire) مقالاً يتعلق بالموضوع.

ليبيريا: توصيات مقدمة إلى المؤتمر الدولي لإعادة الإعمار، نيويورك، 5 و6 فبراير/شباط 2004.

(رقم الوثيقة: AFR 34/002/2004)

ليبيريا: يجب أن تحظى حقوق الإنسان بالأولوية في المؤتمر الدولي لإعادة الإعمار.

(رقم الوثيقة: AFR 34/004/2004)

ليبيريا: "الهدف هو السلام، والنوم دون سماع أصوات إطلاق النار، وإرسال الأطفال إلى المدرسة؛ هذا ما نريد".

(رقم الوثيقة: AFR 34/024/2003).

جندي طفل تابع لقوات الحكومة السابقة يطلق النار في الهواء، منروفيا، ديسمبر/كانون الأول 2003. © AP

جميع أطراف النزاع في ليبيريا قد استخدمت الجنود الأطفال، ولم تزد أعمار بعضهم عن 7 سنوات. "جاء جنود الحكومة وأجبروني، أنا وأبي، على الالتحاق بهم" - هذا ما قاله بي. كيه.، وهو الآن في الثالثة عشرة. "رفض والدي، فحزوا رقبته. قاموا بضربي وربطوني وأجبروني على الانضمام إلى المحاربين".

جنود أطفال تابعون لمنظمة ليبيريون متحدون من أجل المصالحة والديمقراطية، منروفيا، يوليو/تموز 2003. ©
.Martin Adler/Panos Pictures

كان قادة القوات يفضلون تجنيد الأطفال، إذ رأوا أنهم أقل تكلفة ويمكن تطويعهم بصورة أفضل، كما يمكن تكييفهم بسهولة لاقتراح القتل دون خوف وبطاعة تامة. ومن بين نحو 53,000 مقاتل في ليبيريا، يعتقد أن 21,000 هم من الأطفال - أي ما يقارب 40 في المائة.

مديون فارون من قصف مدافع المورتر في منروفيا، يوليو/تموز 2003. © AP

اتسع نطاق عمليات الاختطاف والتجنيد القسري مع تفاقم الصراع في 2003. وعلقت إحدى النساء المهجرات داخلياً على ذلك أمام أحد التجمعات النسائية المنادية بالسلام في أبريل/نيسان 2003 قائلة: "سُحب أبناؤنا وأزواجنا بالقوة من مخيماتهم نحو مركبات لا تحمل أية علامات وأخذوا إلى أماكن غير معروفة".

ليبيرون مهجرون داخلياً، مقاطعة نيمبا، نوفمبر/تشرين الثاني 2004. © منظمة العفو الدولية

"استهدفت النساء والفتيات أيضاً؛ وتعرض العديد منهن للاغتصاب، وللاسترقاق الجنسي أو لأشكال أخرى من العنف الجنسي. كنت في طريقي إلى المدرسة في غانتا عندما قبضوا علي،" هذا ما قالتها واي. دي.، وهي فتاة تبلغ من العمر 14 عاماً اختطفتها القوات الحكومية في مارس/آذار 2003. "وعندما نمنا، جال الرجال ونزعوا عنا ملابسنا الداخلية واعتدوا علينا. عدة رجال قاموا بالاعتداء علينا".

سفير المساعي الحميدة لمنظمة الطفولة، اليونيسف، جورج وياه، يلعب كرة القدم مع فرق للأطفال ذات صلة بالقوات المقاتلة، يناير/كانون الثاني 2004. © UNICEF/HQ04-0032/Christine Nesbitt

بدأت الأمم المتحدة وهيئات دولية وليبيرية للطفولة عملية إعادة التأهيل الطويلة والمعقدة للجنود الأطفال لمساعدتهم على العودة إلى الاندماج مع عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية. ووصف إم. إم.، وهو جندي طفل سابق، ذلك قائلاً: "العديد من الأطفال مأزومون نفسياً من آثار التجربة، وعقولهم فارغة وليست لديهم أية مهارات. وهم يرغبون في أن يكونوا جزءاً من المجتمع، ولكن يجب تدريبهم حتى يكونوا قادرين على المشاركة".

جندي طفل يسلّم قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مسدساً. © Caven Torfinn/Panos Pictures

يتضمن برنامج نزع الأسلحة وتسريح الجنود الأطفال وإعادة تأهيلهم، الذي تنفذه الأمم المتحدة وهيئات أخرى، ترتيبات محددة خاصة بالأطفال، كما يشتمل على ضمان الرعاية الصحية والتعليم لهم وتدريبهم على المهارات، وتعقب آثار عائلاتهم وإعادة توحيدهم معها، والتجاوب مع الحاجات الخاصة للفتيات. ويجب تنفيذ هذه الترتيبات بشكل تام.

جدارية كتب تحتها: "الحفاظ على الأطفال من الحرب، منروفيا، 2003". © AI

التعليم مهم بشكل خاص، وهو في كل الأحوال أول الأولويات لدى الأطفال أنفسهم. فيدون أن يكون هناك أفق لكي يكسبوا رزقهم، يظل الأطفال معرضون للتجنيد في المستقبل، أو لأن يجروا على اتباع سبل أخرى خطيرة واستغلالية من أجل البقاء، من قبيل البغاء والسرققة وترويج المخدرات.

أطفال في مخيم غير رسمي للأشخاص المهجرين داخلياً في منروفيا مخصص لإسكان أفراد الميليشيات الحكومية السابقين وغيرهم من الأشخاص ذوي الصلة بهم. © AI

تتطلب مخنة الجنود الأطفال الليبيريين تجاوباً عاجلاً ومستديماً. ومن غير الممكن تحقيق السلام الدائم- الذي يستحقه جميع أطفال ليبيريا- ما لم تلبَّ حاجات الجنود الأطفال، ويقدم المسؤولون عن تجنيدهم إلى العدالة.